

بمناسبة عيدها الوطني: المملكة العربية السعودية والهَمّ الفلسطيني من عبد العزيز إلى عبد الله



عبد الرؤوف سنّو *

شكل توحيد الجزيرة العربية هدفاً سامياً بالنسبة إلى آل سعود، منذ انطلاق مشروعهم الوطني لإنشاء كيان سياسي ببعدي ديني بعيداً عن نفوذ بريطانيا والدولة العثمانية. فلعب العامل الديني دوراً مؤثراً في قيام المملكة العربية السعودية. فالسعوديون أصحاب مذهب شكل حمية دينية بالنسبة إليهم، وكان دافعهم لبناء دولة ومجتمع.

كما أن وجود الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، أثر إيجاباً في توطيد دعائم المملكة، نظراً للدور المبكر الذي لعبته السعودية في حماية الأماكن المقدسة ورعايتها، حتى أن ملوك السعودية اعتبروا أنفسهم منذ عهد الملك فهد بن عبد العزيز خداماً للحرمين الشريفين.

العيد الوطني السعودي: عوامل ومنطلقات تحقيقه

آمن الملك عبد العزيز بأن الجزيرة العربية هي ملك لأبنائها، وليس لأية من الدولتين القويتين، بريطانيا والدولة العثمانية، وألا تكون هناك قوى محلية تتبع الخارج. ويعتبر استرجاع الرياض عام 1902 اللبنة الأولى لمشروع توحيد سار فيه الملك عبد العزيز، تطلب توحيد أجزاء البلاد والصدام بالعثمانيين وإخراجهم من نجد عام 1908، ومحاربة آل الرشيد حلفاء العثمانيين، إلى أن تمكن من إسقاط إمارتهم في حائل عام 1921. ولما رأّت بريطانيا قوة السعوديين وثبات كيانهم السياسي، اعترفت بعبء العزيز وذريته حاكماً مستقلاً على نجد وتوابعها بموجب معاهدة القطيف (دارين) عام 1915، ثم انتظمت العلاقات بين الجانبين بموجب معاهدة جدة 1927. وفي عام 1924، دخل عبد العزيز الحجاز وضمه إليه في العام التالي. وفي 23 سبتمبر 1932، دمجت نجد والحجاز، وأعلن عن قيام المملكة العربية السعودية، التي نحتفل اليوم

بعيها الوطني، وأصبح عبد العزيز بن عبد الرحمن ملكاً على السعودية. وفي عام 1934، ضم الملك عبد العزيز نجران وجيزان إلى مملكته بعد حرب مع اليمن، وبذلك استكملت المملكة حدودها القومية الحالية. هكذا، توحدت الجزيرة انطلاقاً من قلبها على يد آل سعود رداً على نظام التجزئة والتفتيت الذي اعتمدته بريطانيا على أطراف الجزيرة العربية، ورداً على سياسة العثمانيين: "فرق تسد".

ما أن انتهى الملك عبد العزيز من تأسيس المملكة، حتى انبرى إلى بناء دولة على أساس من التحديث والتطوير المعاصر. فوزع المسؤوليات في الدولة، وأصدر في 30 ديسمبر 1931 نظاماً خاصاً بتأليف مجلس الوكلاء، وأنشأ عدداً من الوزارات، وأقام علاقات دبلوماسية وفق التمثيل السياسي الدولي المتعارف عليه رسمياً، وتم تعيين السفراء والقناصل والمفوضين والوزراء لهذه الغاية. واستعان الملك من أجل ذلك، بفریق عمل عربي، كان من بينهم عدد من اللبنانيين. ومن منجزاته على الصعيد الاجتماعي، توطین البدو في مستوطنات زراعية (الهجر)، وتشكيل جيش من بينهم. كما وجه عنايته إلى التعليم بفتح المعاهد والمدارس وإرسال البعثات إلى الخارج، وشجع طباعة الكتب، وأولى الدعوة الإسلامية ومحاربة البدع عنايته الخاصة، وإليه يعود الفضل في توسيع الحرم النبوي الشريف في عام 1951، الذي يكسب آل سعود شهرة وسمعة في العالم الإسلامي، وقد استمرت توسعة الحرمين في عهد خلفائه، وبشكل خاص في عهد خادمي الحرمين الشريفين الملك فهد والملك عبد الله.

وعلى الصعيد السياسي، فإن توحيد أجزاء كثيرة من الجزيرة العربية من قبل الملك عبد العزيز، جعل المملكة أكبر قوة في المنطقة تمتلك قدراتها عسكرية وإستراتيجية وجغرافية وبشرية لافتة. ثم جاءت نعمة النفط بعد الحرب العالمية الثانية لتتكامل معاً المقدرات الدينية (حماية الأماكن المقدسة) والسياسية (أكبر دولة في الخليج العربي) والاقتصادية (أكبر اقتصاد نفطي في العالم)، وتجعل من المملكة زعيمة للعالمين العربي والإسلامي وقوة ودولية يُنظر إليها باحترام وتقدير. ليس هذا فحسب، بل أن المملكة سخرت قدراتها المالية في سبيل القيام بثورة تنموية في الداخل غيرت جذرياً من الواقع الاجتماعي، من دون التخلي عن الأصالة.

ولم تقتصر جهود الدولة في عهد الملك عبدالعزيز على البناء الداخلي، بل عملت في المجال الخارجي على توثيق العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة. وحرص الملك عبدالعزيز على مد جسور التعاون والتقارب وتعزيز الروابط مع الأشقاء العرب والمسلمين، وسعى إلى توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم ولم شملهم وحل خلافاتهم والاتفاق على الأهداف الأساسية التي تضمن للعرب صيانة حقوقهم ومكتسباتهم، وللمسلمين وحدتهم وتضامنهم. وسار خلفاؤه على النهج نفسه: من سعود إلى فيصل، فخالد وفهد وعبد الله.

بفضل دبلوماسيتها التوفيقية والدعم بسخاء، وجدت المملكة قبولاً من الدول العربية والإسلامية، وكذلك من الأطراف المحلية في تلك البلدان بوصفها وسيطاً مقبولاً، فمكنتها قوتها المالية واحتضانها الأماكن المقدسة للإسلام من طرح سياسة تحكيمية في محيطها العربي والإسلامي، والابتعاد عن اتخاذ موقف في نزاع لا يعينها مباشرة. من هنا، وُصفت المرحلة من العلاقات العربية؟ العربية بعد عام 1973 بالحقبة السعودية بامتياز. إضافة إلى ذلك، أضحت المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد الله من أكثر الدول تأثيراً في النظامين العربي والخليجي، وتمكنت من أن تلعب دوراً رائداً على الساحة الدولية، وذلك من خلال دبلوماسية متوازنة ووسطية تقوم على حل النزاعات بالطرق السلمية، والانفتاح على الأديان والثقافات الأخرى، ونبذ الإرهاب ومحاربه، والمطالبة بنزع السلاح، وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، ما يخدم القضايا العربية. وفي مقدمة هذه القضايا، القضيتان الفلسطينية واللبنانية.

الملك عبد العزيز والتأمر الغربي - الصهيوني على فلسطين

شكل دعم الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته العادلة، قوياً وعملاً، ثابتاً إسلامياً من ثوابت السياسة العربية للمملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز. فتعامل السعوديون مع القضية الفلسطينية على مدى ستة عقود، انطلاقاً من ممارسة سياسية قامت على أن الغرب قام بتسوية المسألة اليهودية على حساب الإسلام، وبالتالي أن إسرائيل جسم غريب زرع بالقوة في المنطقة العربية وينبغي استنصاه، وأن هذا يحتم على الغرب إيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية، وأن يحافظ الفلسطينيون بأنفسهم على مصالحهم الوطنية، لأنها قضيتهم قبل كل شيء.

قال الملك عبد العزيز عند توليه الحكم كملك على الحجاز عام 1926: "دعوا الفلسطينيين يأخذون على عاتقهم عبء الجهاد، وأنتم (العرب) ونحن جميعاً نساعدكم بالمال والسلاح والمتطوعين". وجاء في خطاب توليه العرش: "إن الصهاينة يهددون الإسلام والمسلمين في أقطار الأرض كافة". لقد جعلت قضية فلسطين كل ملوك السعودية يشددون على عروبتها.

حمل الملك عبد العزيز الغرب، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولية مشروع تهويد فلسطين. وفي عام 1929، إثر حادثة البراق في القدس، بعث إلى ملك بريطانيا يستنكر الاعتداء اليهودي على المصلين المسلمين في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، ولفت نظره إلى النشاط الصهيوني في فلسطين. وللملك مواقف مدافعة عن عروبة فلسطين، فرفض قرار تقسيمها عام 1937، ووجه المذكرات والرسائل إلى الحكومتين البريطانية والأميركية رافضاً الإدعاءات اليهودية بفلسطين، مؤكداً حقوق العرب في فلسطين. وفي الوقت نفسه، أبدى ارتباكه من سياسة "أصدقائه" في الغرب، وأرسل نجله الأمير فيصل إلى لندن يطلب من البريطانيين وقف تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ولم يكتف بذلك، بل قدم دعمه المالي إلى منكوبي الثورة الفلسطينية عام 1936، وزود الثوار بالأسلحة عام 1938، وعندما اقترح الملك على قيادات الثورة الفلسطينية وقف الإضراب العام، حقناً للدماء وتمهيداً للدخول في مفاوضات مع بريطانيا حول القضية الفلسطينية، ترك للجنة العربية العليا حرية قف الإضراب أو استمراره في ضوء مصالح فلسطين وقدرات الثوار. وفي كلا الحالتين، وقف الإضراب أو استمراره، وعد الملك عبد العزيز بمساعدة الثوار ومساندتهم. وبسبب مواقفه من فلسطين، حاولت بريطانيا والمنظمة الصهيونية رشوته بالمال على التوالي عامي 1932 و1943 كي يبتعد عن القضية الفلسطينية، لكنهما فشلتا، في وقت لم يكن النفط قد أصبح دعامة للاقتصاد السعودي. كما لم تتمكن بريطانيا من انتزاع اعتراف منه بالوطن القومي اليهودي، أو موافقته على إطلاق يدها في فلسطين. عكس ذلك، شجع الملك عبد العزيز الفلسطينيين على رفض توصيات لجنة بيل (Peel) عام 1937 لتقسيم فلسطين، وحدد شرطين للحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية: وقف الهجرة اليهودية إلى ذلك البلد العربي، وتشكيل حكومة بالتفاهم مع أهله، حتى أن نجله الأمير فيصل نقل عنه قوله: "إني أفضل أن تبنى الأموال والأولاد والذراري ولا يتأسس لليهود ملك في فلسطين". وفي 30 حزيران 1938، كشف العاهل السعودي مرة أخرى في رسالة له إلى الحكومة البريطانية عن عدائه الشديد لليهود، حين كتب يقول: "ليس في جسمي ذرة لا تدعوني لقتال اليهود".

لقد شارك ممثلون عن المملكة برئاسة وزير الخارجية الأمير فيصل بن عبد العزيز في مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن في أوائل عام 1939 لبحث القضية الفلسطينية، وكذلك في كل مؤتمرات جامعة الدول العربية واللقاءات العربية بين عامي 1938 و1948. وفي مؤتمر لندن المذكور، انتقد الأمير السياسة البريطانية تجاه فلسطين، وطالبها بموقف عادل يقي على الصداقة العربية؟ البريطانية.

واستشرف خطر الصهيونية على العرب، وحدد موقف السعودية من قضية فلسطين، بقوله: إن فلسطين هي قلب العروبة ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية. وحذر الملك البلدان العربية من أن ضياع فلسطين يعني ضياع الأمة العربية كلها، مؤكداً أن بلاده ستكون في مقدمة الدول العربية التي تدافع عن عروبة فلسطين. وبعد إصدار الحكومة البريطانية "الكتاب الأبيض" في 17 أيار/مايو 1939، وافقت المملكة على التعهد البريطاني، الذي بموجبه تحصل فلسطين على استقلالها بعد عشر سنوات، مع مراعاة حقوق الفلسطينيين، وتحديد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، على أن تتوقف الهجرة نهائياً إلى فلسطين بعد خمس سنوات، مع إبداء تحفظات حول مصطلحات "الوطن القومي اليهودي" الواردة فيه.

ومنذ عام 1933، أفسح التعاون النفطي بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير العلاقات السياسية بينهما. فاعتبر الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) عام 1943 أن السعودية من المناطق الحيوية للأمن القومي لبلاده، وأن عليها الدفاع عن استقلالها وسيادتها. وفي الوقت نفسه، أخذت واشنطن تلعب دوراً متصاعداً في دعم مشروع الصهيونية لتهويد فلسطين، ما جعل الملك عبد العزيز يرسل إلى روزفلت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1938 يشرح حقوق العرب في فلسطين، بناءً على تواجدهم فيها في كل أدوار تاريخها، رافضاً الرؤية الأميركية التي تبنت وجهة النظر اليهودية بموجب وعد بلفور. وأبلغ الملك الرئيس الأميركي في الرسالة المذكورة أنه "من المستحيل إقرار السلام في فلسطين إذا لم ينل العرب حقوقهم، ويتأكدوا من أن بلادهم لن تُعطى إلى شعب غريب أفاق تختلف مبادئه وأغراضه وأخلاقه عنهم كل الاختلاف...".

وبعد خمس سنوات، في 30 نيسان/أبريل 1943، أرسل عبد العزيز رسالة أخرى مطولة إلى الرئيس الأميركي روزفلت دحض فيها المزاعم الصهيونية بأن العرب يريدون القضاء على اليهود، وطالبه في المقابل ألا يتم القضاء على الفلسطينيين من أجل إسكان اليهود في فلسطين. لكن روزفلت، طلب تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعندما تقابلا سراً في مصر في شباط/فبراير 1945، طلب العاهل السعودي منه الضغط على الحكومة البريطانية لتخفيف تأييدها للحركة الصهيونية، وحصل على تعهد بعدم دعم مشروع لتهويد فلسطين، أو اتخاذ موقف يدل على عداة أميركي للعرب. واعتبر الملك أن ما يُسمى "المسألة اليهودية" تتحمل ألمانيا مسؤوليتها وحدها، وعليها أن تؤمن لليهود الألمان حلاً خارج فلسطين. وفي الوقت نفسه، التقى العاهل السعودي رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill) عقب الحرب العالمية الثانية وبحث معه القضية الفلسطينية، وما قد يترتب على تهويد فلسطين من مأس. بوفاة روزفلت بعد قليل على اللقاء مع الملك عبد العزيز، ومجيء هاري ترومان (Harry

(Truman) إلى الرئاسة الأمريكية، دخلت القضية الفلسطينية والوعود الأمريكية للملك عبد العزيز في منعطف خطير. فتنصل الرئيس الجديد من تعهدات سلفه، ما جعل الملك عبد العزيز يستنكر ذلك في ثلاث رسائل إليه بين عامي 1945 و1948، مؤكداً على الصداقة العربية؟ الغربية، وفي الوقت نفسه على الرغبة في أن يغير الغرب سياسته المنحازة للصهيونية في القضية الفلسطينية. وفي رسالته الثالثة والأخيرة، ضرب الملك عبد العزيز لترومان مثلاً، أنه "لو أعتدت دولة قوية على إحدى ولاياتكم المتحدة فتحت أبوابها لمهاجرين من شذاز الأفاق ليقموا بها دولة لهم، فلما هب الأميركيون لرد العدوان والحيلولة دون قيام تلك الدولة في أرضهم جئنا نحن نناشدكم بحق الصداقة التي تربط بلدنا وباسم السلام العالمي الذي تقولونه في رسالتكم لي أن تستعملوا نفوذكم ومكانتكم لدى الأميركيين ليكفوا عن الدفاع عن بلادهم ويمكنوا لذلك الشعب الغريب من أن يقيم في بلادكم دولة... دولته، حتى يسجل التاريخ في صفحاته البيضاء أن الرئيس ترومان قد استطاع بحكمته ونفوذه أن يقر السلام في القارة الأمريكية... ماذا كان يكون وقع هذا الطلب على نفوسكم؟" ويضيف الملك عبد العزيز رافضاً ألعيب الأميركيين وإغراءاتهم بالقول: "فخامة الرئيس، إنني بما بلغت من المكانة المرموقة التي تذكرونها لي في رسالتكم عند العرب إلا لما يعرفون من تمسكي الشديد بحقوق العروبة والإسلام، فكيف تطلبون مني ما لا يمكن أن يصدر عن أي عربي مسؤول؟ وليست الحرب القائمة في فلسطين حرباً أهلية - كما ذكرتكم في رسالتكم- ولكنها حرب بين العرب وأصحابها الشرعيين وغزاة الصهيونيين الطارئين عليها من الأفاق... باختصار، أبلغ الملك عبد العزيز كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا أن السلام والهدوء لا يكونان في منطقة الشرق الأوسط إلا عبر دولة عربية لا يهودية، وأن قيام دولة يهودية على حساب العرب، سيجعل المنطقة غارقة في الدماء.

برز دور المملكة بوضوح في الدفاع عن عروبة فلسطين فور استيلاء الصهاينة عليها عام 1948، في اتجاهين: عسكري، وهو مشاركة قوات سعودية في الحرب العربية؟ اليهودية مع القوات المصرية. فاشتبكت الوحدة السعودية مع الإسرائيليين، جنباً إلى جنب مع الوحدات المصرية والسودانية، في غزة والمجدل ودير ياسين وأسدود، وسقط لها شهداء وجرحي. وفي اتجاه سياسي بعدم الاعتراف بإسرائيل ومقاطعتها. لقد لعبت التناقضات المعروفة بين السعوديين والهاشميين دوراً في عدم وصول السعوديين إلى الجبهة الفلسطينية عبر الأردن. وهذا ما جعل الملك عبد العزيز ينه القيدات العربية من مخططات الملك عبد الله للاستيلاء على القدس وبالتالي إدعاء حماية الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وقد رفض الملك عبد العزيز إجراء أي اتصال بالصهيونيين لعقد هدنة بين بلاده وإسرائيل جراء مشاركته في الحرب عام 1948. وحافظت المملكة حتى اليوم على موقفها بمقاطعة إسرائيل والتزمت به، على الرغم من قيام بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها بإسرائيل، أو إقامة علاقات تجارية واقتصادية معها، سرية أو علنية.

السعودية والقضية الفلسطينية: من سعود إلى فيصل

بعد عبد العزيز، استمرت القضية الفلسطينية همماً سعودياً، ما جعل الدوائر الصهيونية تتهم المملكة بالسامية وبمعاودة اليهود. فأوضح الملك سعود بعيد تسلمه الحكم عام 1953، بأنه لا توجد عداوة بين السعودية واليهود، في حال تخلوا عن الأراضي التي اغتصبوها في فلسطين وأعادوها إلى أهلها. وأكثر ما كان يؤلمه بقاء مليون لاجئ فلسطيني في العراق يقاسون الأم الحرمان، حتى أنه شبه إسرائيل بسرطان دخل في جسم الأمة العربية. هاجم الملك سعود الدول الكبرى عام 1961 منتقداً الضمير العالمي ودور "الأثروا" الهزيل بالنسبة إلى معاناة الشعب الفلسطيني، الذي لا يريد سوى استعادة وطنه وأرضه. من هنا، عمل على دعم الشعب الفلسطيني، فقام برعاية الفلسطينيين في القدس، واللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، وساعدهم على إنشاء مؤسسات تعليمية ومشافي في بعض البلدان العربية. ظهر تبني المملكة العربية السعودية للقضية الفلسطينية بوضوح خلال عهد الملك فيصل، فاعتبر عند تسلمه الحكم: "أن قضية فلسطين ليست سياسية ولا اقتصادية. إنها قضية إسلامية وإنسانية، تعني العالم الإسلامي بأسره". وهو الذي تابع القضية الفلسطينية وكانت له مواقف جليلة منذ تعيينه وزيراً للخارجية عام 1930. وقد مثل بلاده في مؤتمر لندن عام 1939، محملاً الحكومة البريطانية مسؤولية الأحداث في فلسطين، معتبراً وعد بلفور غير قانوني وغير إنساني. وقابل الأمير فيصل قرار تقسيم فلسطين عام 1947 بمرارة، وأعلن رفض بلاده له. وعاد إلى الرياض بقناعة تامة بأن تهويد فلسطين مشروعاً يتقاسمه الاستعمار والشيوعية والصهيونية.

وطوال الستينيات من القرن الماضي، حمل الملك فيصل همّ القضية الفلسطينية إلى الدوائر الدولية والإسلامية، وكان وراء تأسيس "رابطة العالم الإسلامي" عام 1963. وبمبادرة منه انعقد "المؤتمر الإسلامي" في مكة المكرمة في العام التالي، حيث أكد البعدين الإنساني والإسلامي للقضية الفلسطينية، وأهمية المسجد الأقصى. كما استخدم زيارته الخارجية لتوضيح القضية الفلسطينية والحصول على التأييد لها، وعمل على إنشاء هيئة تمثل الفلسطينيين، وعلى إشراك الدول الإسلامية في الدفاع عن قضية فلسطين، وتوحيد الصف العربي، الذي اعتبره السبيل الوحيد لمعالجة القضية الفلسطينية ووضعها في الطريق الصحيح. ولهذا السبب، زار دولاً عربية، وخاصة المحيطة بإسرائيل، وبلدان آسيوية وأوروبية لشرح القضية الفلسطينية وكسبها إلى جانب العرب.

بعد عام 1967، نظر الملك فيصل أن احتلال إسرائيل القدس الشرقية كإذلال شخصي له، وقال لوزير الخارجية الأميركية كيسنجر عبارته الشهيرة التي أكدت اهتمامه الشديد بعروبة فلسطين وإسلاميتها: "أريد أن أصلي في المسجد الأقصى في القدس قبل أن يدركني الموت". وكان يحذر الشعوب العربية وحكوماتها من أن مقدساتهم تداس وتهان بأقدام الصهاينة. فآثاره الحريق المفتعل في المسجد الأقصى في آب/أغسطس عام 1969، فبكي داعياً إلى الجهاد في سبيل تحرير القدس من الصهيونية، وكان هذا حافظاً له على عقد المؤتمر الإسلامي في الشهر نفسه. وقام بزيارات إلى دول عربية وإسلامية وإلى بلدان آسيوية وأوروبية للحصول على تأييدها للقضية الفلسطينية، ودعا إلى تضامن عربي إسلامي للوقوف في وجه الصهيونية.

بناءً على مواقفها الداعمة لعروبة فلسطين، قدمت المملكة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وعبر منظمة الأنروا، وفتحت أبوابها لحوالي 200 ألف فلسطيني للعمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندها، وخاصة التدريس. وحصل الفلسطينيون على معاملة خاصة من قبل السلطات السعودية، حتى أنه كان للحكومة السعودية خمسة سفراء سعوديين من أصل فلسطيني. كما ساندت المملكة في عهد الملك فيصل انبثاق شخصية وطنية فلسطينية ذات صفة تمثيلية عبر إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية"، وأيدت الكفاح الفلسطيني المسلح، وتأسست منظمة "فتح" بدعم مباشر من الملك فيصل ورعايته. وفي عام 1968، قام الملك بفرض "ضريبة تحرير فلسطين" على كل الفلسطينيين العاملين في المملكة (5%) و1% على كل الموظفين السعوديين أمّنت دخلاً ثابتاً لحركة فتح، ما جعل كلمة السعودية مسموعة لدى تلك المنظمة. كما سمح الملك لمنظمة التحرير بفتح مكتباً لها في الرياض عام 1973، حتى أن البعض اعتبر الكفاح الفلسطيني المسلح مشابهاً لحركة "الإخوان" العسكرية التي كانت عوناً للملك عبد العزيز في فتح الحجاز واستكمال تأسيس الدولة السعودية. إلى ذلك، حافظت المملكة على علاقات حميمة بياسر عرفات وبقيادات من فتح، ولم يجد عرفات، قائد حركة فتح، أي تناقض بين إيديولوجية منظمته الثورية وبين الحصول على المال السعودي.

إن قنوات السعوديين بالنشاط الفدائي الفلسطيني وبالتالي احتضانهم منظمة فتح بشكل خاص، و"منظمة التحرير الفلسطينية" بشكل عام، جعلهم يدافعون عن المنظمة خلال أزمتها مع سورية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد دعمت المملكة المساعي للاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وبالتالي قيام دولة فلسطينية تجسد طموحات الشعب الفلسطيني، طارحة شعار "لا وصاية على القرار الفلسطيني". وتمكن الملك فيصل من إشراك منظمة التحرير في المداولات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وفي الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ووقف وراء القرار الأممي القاضي باعتبار "منظمة التحرير الفلسطينية" عضواً مراقباً في الجمعية العامة. وطالب، من دون نجاح، بأن تمثل "منظمة التحرير الفلسطينية" في مؤتمر جنيف للسلام الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر 1973. وقال: "إن على الولايات المتحدة أن تختار بين مصحتها مع العرب أو مع إسرائيل". وخاطب الأميركيين بجملته الشهيرة: "إذا كان أصدقاؤنا (الأميركيون) لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي، فإننا نتوقع من أصدقاؤنا إلا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي".

الملك خالد وفلسطين: الدفاع عن قضية وشعب

حفل عهد الملك خالد (1975 ? 1982)، بأحداث خطيرة: حرب لبنان منذ عام 1975 التي تورط فيها الفلسطينيون، واتفاقا كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ? الإسرائيلية 1978 ? 1979، والاجتياح الإسرائيلي للبنان عامي 1978 و1982. كان الملك خالد يندد دائماً بقيام دولة إسرائيل، معتبراً أنها مصدر العدوان على الدول العربية، بعدما استولت بالسلح على فلسطين وعلى القدس الشريف، وأقامت كياناً مزعوماً قائماً على أباطيل دينية وأوهام سياسة وأحلام توسعية. لكنه في الوقت نفسه، لم يرفض السلام القائم على العدل. فأيد محاولات الرئيس الأميركي جيمي كارتر لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وحاول إقناع الفلسطينيين بقبول القرار رقم 242، ورحب بالبيان الأميركي ? السوفياتي المشترك في تشرين الأول/أكتوبر 1977 في شأن عقد مؤتمر دولي في جنيف. لكن الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة تمكنت من إجهاض البيان. كما طالب الملك خالد الرئيس ريغان بأن يؤدي دوراً أشد فعالية في رد العدوان الصهيوني عن الأمتين العربية والإسلامية، بعدما تبين أن وزير خارجيته متآمر مع إسرائيل على غزو لبنان.

كانت الحرب في لبنان منذ عام 1975 وتداعيات معاهدة السلام المصرية ? الإسرائيلية عام 1979، أخطر ما واجهته المملكة على صعيد التضامن العربي والقضية الفلسطينية. فعمل الملك خالد على ضبط العلاقات بين لبنان و"منظمة التحرير الفلسطينية"، بما يضمن سيادة الدولة اللبنانية وحرية النشاط الفدائي الفلسطيني، وفق "اتفاق القاهرة" لعام 1969. ودافع عن حصار المخيمات الفلسطينية عام 1976. لكن شدة التناقضات في لبنان، كانت أقوى من دبلوماسية الملك خالد، خاصة مع التدخلات الخارجية في الأزمة اللبنانية. كما ألقت المرحلة بين عامي 1977 و1979 بثقلها على دبلوماسية التوافق العربي للسعودية، عندما زار الرئيس المصري أنور السادات القدس المحتلة في أواخر عام 1977، فاسحاً في المجال أمام عقد اتفاقي كمب ديفيد عام 1978 ومعاهدة السلام مع إسرائيل في العام التالي. صحيح أن

السعوديين تحمسوا لعقد قمة كعب دايفيد في أيلول/سبتمبر 1978، وكانوا يرون أن السلام كلما تأخر تحقيقه في الشرق الأوسط، كلما ازداد نفوذ السوفيات في المنطقة، غير أن النتائج التي خرجت بها قمة كعب دايفيد كانت بعيدة عما كانت توقعته المملكة أو أملت، وخاصة ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة معترف بها. كما تازمت علاقات المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية جراء كعب دايفيد، وجعل الرياض تنساق إلى مواقف أكثر رفضاً لخطة مصر. لقد اعتبر الملك خالد أن القدس هي مسؤولية جماعية ومشتركة، بسبب قدسيته بالنسبة إلى كل المسلمين في العالم، وأن ليس من حق السادات أن يقرر عنهم. وتساءل: "إننا نهمل العوامل الحقيقية التي تحرك أعمال السادات. فإذا كان مدفوعاً بحاجة اقتصادية، كما يزعم، فعلينا أن نذكره بأن المملكة العربية السعودية، وهي وحدها، تساعد مصر فعلاً. ولن يقدم له (السادات) الأميركيون ولا الإسرائيليون المساعدة الاقتصادية التي يتوقعها". وبذلك، كان الملك يرد على ادعاءات السادات بأن السبب الذي جعله يذهب إلى القدس ويوقع مع الإسرائيليين معاهدة سلام ليس اقتصادياً. صحيح أن خسائر مصر البشرية والمادية بين عامي 1948 و1973 كانت ضخمة، إلا أن السادات جعلها ذريعة لعقد السلام مع الدولة العبرية عبر الأميركيين.

لقد ظهر للقيادة الإسرائيلية أن السعودية أضحت، منذ خروج مصر من النزاع العربي؟ الإسرائيلي، الدولة الأقوى على الصعيد الإقليمي والخصم العنيد للصهيونية. وهذا ما جعل مناحيم بيغن يقول عقب معاهدة السلام المصرية؟ الإسرائيلية: "إن السعودية هي أكثر أعداء إسرائيل تعصباً في مطالباتها لفصل القدس عن الدولة اليهودية". وبذلك، وضع الملك خالد مبدأ واضحاً إستراتيجياً بلاده تجاه الحق العربي في فلسطين، وحدد مفهومه للسلام العادل في الشرق الأوسط القائم على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمها القدس، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة الثابتة في أرضه وحقه في العودة إلى دياره وفي تقرير مصيره، وكذلك أن تكون "منظمة التحرير الفلسطينية" هي الممثل الشرعي والوحيد له في داخل فلسطين وفي خارجها، وأن لا سلام في منطقة الشرق الأوسط من دون حل القضية الفلسطينية. إن إعلان الملك خالد أن بلاده ستواصل التزامها بتحرير القدس، وقيامه بدعم "صندوق القدس" بعد تأسيسه عام 1976 بهدف مقاومة تهويدها والحفاظ على طابعها العربي؟ الإسلامي، كان رداً على السلام المنفرد لمصر مع إسرائيل، وتأكيد ثوابت إستراتيجيتها تجاه عروبة فلسطين.

الملك فهد: مناصرة القضية والسلام العادل

واصلت المملكة في عهد الملك فهد سياسة مناصرة القضية الفلسطينية، معتبرة أن وحدة "منظمة التحرير الفلسطينية" هي الأساس الوطني لتلك القضية، وأنها الممثل الشرعي لها، وأن لا سلام في الشرق الأوسط ولا دولة فلسطينية من دون منظمة التحرير، وأن بلاده لن تشارك في أي حل سلمي من دون الفلسطينيين. وتقدمت المملكة بمشروع جريء لحل القضية الفلسطينية عام 1981، بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. لقد راعت الخطة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وعروبة القدس الشرقية، وحق العودة للفلسطينيين وفق القرار 194، مقابل حق إسرائيل في الوجود. لكن إسرائيل رفضت الخطة، وأعلنت في المقابل، ضم مدينة القدس وجعلتها عاصمة أبدية لها، ما جعل المملكة تستنكر ذلك وتعتبر الخطوة عملاً عدائياً ضد الأمتين العربية والإسلامية. وتصدت المملكة لمحاولات تصفية "منظمة التحرير الفلسطينية" إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982؛ فدعمت الفلسطينيين عسكرياً، وفتحت لهم مستودعات الذخيرة والأسلحة والعتاد لديها، ورتبت خروجهم بكرامة من بيروت في آب/أغسطس 1982، بعدما استفحلت المؤامرة عليهم. كما انتقدت بشدة مجازر صبرا وشاتيلا. وعملت المملكة كذلك على تخفيف حدة التناقضات بين سورية وياسر عرفات، وعلى تسوية النزاعات الفلسطينية؟ الفلسطينية بعد الانفصالات داخل منظمة التحرير واندلاع حرب طرابلس عام 1983 بين عرفات وحلفاء سورية.

بعد اندلاع الثورة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول 1987، قدمت المملكة تبرعات رسمية وشعبية إلى الفلسطينيين، واعتبر الملك فهد أن ما يقوم به الفلسطينيون هو "جهاد" ضد الظلم والعدوان، وجهاد في سبيل الحياة، ونقطة تحول في النضال الفلسطيني على طريق قيام الدولة الفلسطينية. ورأى أن الانتفاضة توفر أرضية صالحة لفرض حل سلمي على إسرائيل، وأنها محل فخر واعتزاز الأمة الإسلامية وتقدير غالبية دول العالم. وانتقدت المملكة بشدة من على المنابر الدولية الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين، وبالتالي بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية. وكان بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر إسفين للسلام الذي وقعه السادات مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه لكل الجهود العربية منذ ذلك الحين للوصول إلى سلام عادل في المنطقة، وأخرها مبادرة الملك عبد الله لعام 2002.

يقبول منظمة التحرير القرار الأممي رقم 242، وإعلان ياسر عرفات الدولة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، فُتحت الطريق لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1991، بعدما

أمكن للسعودية تجاوز خلافاتها مع ياسر عرفات بسبب تأييده للعراق في اجتياحه للكويت. فانخرطت المملكة بجدية في مؤتمر مدريد، وشجعت "منظمة التحرير الفلسطينية" على سلوك طريق الحل السلمي، وفق مقررات الدورة التاسع عشرة لـ "المجلس الوطني الفلسطيني"، واستناداً إلى مشروع الملك (ولي العهد) فهد لعام 1981 والذي أقرته قمة فاس العربية عام 1982. وقامت بسلسلة من الاتصالات والمشاورات مع العرب والفلسطينيين لدعم الموقف العربي للوصول إلى سلام قائم على الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس. كما أجرت اتصالات مع الدول الكبرى لإقناعها بأن النظام العالمي الجديد يقتضي رؤية جديدة للصراع العربي؟ الإسرائيلي تحقق السلام العادل في الشرق الأوسط.

اعتبر الملك فهد أن ذهاب العرب إلى مدريد، والفلسطينيين تحديداً، دليل على جدبتهم ورجبتهم في إحلال السلام. فنتج عن تلك الاتصالات التوقيع على اتفاق "غزة؟ أريحا". منذ ذلك الحين، أصبح "الإرهابي" في نظر إسرائيل والمجتمع الدولي هو الفلسطيني الراض لعمليّة السلام، والذي يشن عمليات استشهادية ضد إسرائيليين. وعندما انخرطت منظمة التحرير في عملية السلام بعد مؤتمر أوسلو عام 1993، ووقعت على "اتفاق أوسلو 2" في أيلول/سبتمبر 1995، اعتبرت المملكة أنها تشارك في عملية السلام وتدعم الفلسطينيين، الذين هم أدري في شؤون بينهم. لكنها رفضت المشاركة في مؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997، معتبرة أن لا تقدم تحقق في عملية السلام في الشرق الأوسط ما يشجع على المشاركة في منتدى إلى جانب إسرائيل. وهذا لا يعني أن السعودية كانت توصل الأبواب أمام حلول سلمية لأزمة الشرق الأوسط تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية معترف فيها على حدود عام 1967.

وبسبب المماثلة في عملية السلام، ورجية إسرائيل في الحصول على السلام وعلى الأرض معاً، وسياستها في تهويد كل فلسطين، وخاصة القدس، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، فدعمتها المملكة في المحافل الدولية، وقدمت لها الدعم المالي، فضلاً عن الأدوية وسيارات الإسعاف. واتهمت المملكة في مجلس الأمن إسرائيل بتقطيع الضفة الغربية وقطاع غزة لعزل السكان الفلسطينيين وقراهم وبلداتهم عن بعضهم بعضاً. وقال مندوبها أمام المجلس إن الانتفاضة هي انعكاس لنفاذ صبر الفلسطينيين إزاء عمق مباحثات السلام، فما قدم لهم حتى الآن هو سلام القنابل، وإن إسرائيل ليس في نيتها الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الشرعية.

الملك عبدالله: مبادرة السلام وتوحيد الصف الفلسطيني

عندما واجهت عملية السلام في المنطقة طريقاً مسدوداً في ظل رفضها من قبل إسرائيل، وفي ظل الانتفاضة الفلسطينية الثانية منذ عام 2000، والعنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والحصار الذي ضربته إسرائيل على ياسر عرفات في مقره في رام الله، وبعد عام على أحداث أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، التي شوهت صورة العرب والإسلام في العالم، تقدم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بمبادرة سلام من بيروت أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية عام 2002. دعت المبادرة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 و338 اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس، وذلك في مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل معها.

كان الأمير عبد الله بمبادرته هذه يدحض الاتهامات والافتراءات بأن العرب ليست لديهم مبادرة محددة لسلام مع إسرائيل، أراد خادم الحرمين الشريفين بمبادرته أن يحقق اختراقاً من خلال معادلة جريئة: "السلام الشامل لقاء التطبيع الكامل". رفضت إسرائيل حتى مناقشة المبادرة، في حين اعتبرها البعض "أخطر بكثير جداً من قضية كمب ديفيد"، لأنها طرحت التطبيع مع إسرائيل، وأنها لم تضع آلية محددة للتنفيذ في حال لم تكثرث إسرائيل بعملية السلام. ولدعم مبادرته، زار ولي العهد السعودي في نيسان/أبريل 2002 الرئيس بوش في واشنطن وسلمه وثيقة المبادرة المؤلفة من ثماني نقاط، وأبلغه صراحة انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل. وأسفر اللقاء بينهما عن موافقة إسرائيل على فك حصارها عن عرفات، والاتفاق على المساعدات الإنسانية السعودية إلى غزة والضفة، وعودة بوش إلى حلّ الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية.

وعندما رأت المملكة أن العمليات الاستشهادية للمنظمات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين، أضرت بالقضية الفلسطينية، ومكنت إسرائيل من تقديم المناضلين الفلسطينيين على أنهم "إرهابيين"، نبذت في "قمة شرم الشيخ" عام 2003 العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي تطال المدنيين. وكما استخدمت إسرائيل العمليات الاستشهادية للإضرار بالقضية الفلسطينية، فقد لحق الضرر بهذه القضية النبيلة على أيدي أبنائها. فإزاء حلّ النزاع العربي؟ الإسرائيلي، انقسم الفلسطينيون في ما بينهم، وتجلّى ذلك بوضوح إثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2006، وفوز حركة حماس فيها، وقيامها في آذار/مارس بتشكيل حكومتها في غزة، ما عزز التناقضات والانقسامات بين حماس

و"منظمة التحرير الفلسطينية"، التي جرى التعبير عنها بالاشتباكات الدامية في غزة في كانون الأول/ديسمبر 2006، وانحسار السلطة الفلسطينية إلى رام الله.

وبرعاية من الملك عبد الله، تمت المصالحة بين الفصائل الفلسطينية بما يُعرف بـ "اتفاق مكة" في 11 شباط/فبراير 2007 بهدف تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة اللحمة بين الضفة وغزة. كان هدف الملك عبد الله هو تعزيز الموقف الفلسطيني الموحد تجاه إسرائيل. لكن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية انهارت مرة أخرى في حزيران/يونيو 2007، نتيجة تصاعد أعمال العنف آنذاك، ما فرض أمر واقعاً جديداً قُسمت بموجبه الأراضي الفلسطينية إلى مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مدعومة من السعودية ومصر والأردن، وأخرى تهيمن عليها حركة حماس، مدعومة من سورية وإيران.

أعقب ذلك "قمة الرياض" في 28 و29 آذار/مارس 2007، التي صدرت عنها مقررات لتعزيز التضامن العربي وخدمة القضية الفلسطينية. لقد انتقد الملك عبد الله خلالها الأوضاع العربية المتردية، معتبراً أن ما وصلت إليه جامعة الدول العربية من أزمات لا يقع عليها وحدها، بل على القيادات العربية، ما جعل الأمة العربية تفقد ثقتها بهم وتفقد الأمل في يومها وغدها. وقيل أن يجف حبر "اتفاق مكة"، تنكرت حركة حماس له، مدعومة من إيران وسورية، اللتين ساءهما أن يخرج الملف الفلسطيني من أيديهما، ويخسران بالتالي أهم أوراقهما السياسية في المنطقة.

الدعم السعودي للفلسطينيين بالأرقام

إن دعم المملكة فلسطين، بدأ عملياً مع تأسيس "منظمة التحرير الفلسطينية". وفي السبعينيات، بلغت مساعدات السعودية السنوية إلى المنظمة أكثر من 50 مليون دولار، وهي حصة المملكة التي قررتها قمة الرباط عام 1974. وبعد عام 1988، كانت الرياض تقدم مبلغاً سنوياً إلى منظمة التحرير يفوق 72 مليون دولار. وبلغ مجموع ما منحته إلى "منظمة التحرير الفلسطينية" بين عامي 1978 و1988 حوالي 1.1 مليار دولار أميركي. ولدعم الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 1987، قدمت المملكة 6 ملايين دولار شهرياً، وقامت الرياض أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2000، بتأسيس صندوقين، الأول "صندوق الأقصى"، والثاني "صندوق أسر شهداء فلسطين"، وأسهمت بربع المبالغ المخصصة لهما والبالغة مليار دولار. وحتى عام 2001، قدمت المملكة حوالي 2.5 مليار دولار إلى القضية الفلسطينية.